الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/NC/2
12 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص تنفيذي للبلاغ الوطني

المقدم من
نيوزيلندا

بمقتضى المادتين ٤ و١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً للمقرر ٢/٩ الذي اعتمدته لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية.

ملاحظة: إن الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية التي صدرت قبل انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف تحمل الرمز -/A/AC.237/NC.

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني لنيوزيلندا من:

Ministry for the Environment
P.O.Box 10362
Wellington

Fax No. (64 4) 471 0195

١- يعتبر تغير المناخ العالمي شاغلاً جدياً بالنسبة لحكومة نيوزيلندا. وقد بدأت نيوزيلندا في الاستجابة لتغير المناخ في عام ١٩٨٨ مع انشاء البرنامج النيوزيلندي بشأن تغير المناخ. ومنذ ذلك الحين، تم دمج استجابات الحكومة على صعيد السياسة العامة في إطار الاستراتيجية الشاملة إزاء تغير المناخ التي تهدف الى معالجة مصادر ومصارف جميع غازات الدفيئة. ويتمثل الهدف المحلي الحالي للحكومة، وفقاً للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، في التوصل بحلول سنة ٢٠٠٠ الى خفض صافي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون البشرية المصدر الى المستوى الذي بلغته في عام ١٩٩٠ والابقاء عليها عند ذلك المستوى بعد نهاية القرن. وتحافظ نيوزيلندا على هدفها النهائي المتمثل في خفض انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الى مستوى يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن مستوياتها في عام ١٩٩٠، رهناً باستيفاء بعض الشروط، بما في ذلك فعالية التكلفة، وعدم الانتقاص من ميزتنا التنافسية في التجارة الدولية، وتحقيق فوائد صافية لصالح المجتمع النيوزيلندي.

٢- ويدل البلاغ الأول المقدم بمقتضى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على أن نيوزيلندا قد قطعت بالفعل شوطاً لا بأس به على طريق تحقيق كلا هذين الهدفين. كما يدل على أننا نتوقع تحقيق تخفيض في انبعاثات الميثان بنسبة تصل الى ٨ في المائة مع تثبيت مستوى انبعاثات مركبات الهيدروكربون المشبَّع بالفلور كحد أدنى. وبالنظر الى أوجه عدم التيقن التي تتسم بها تقديرات انبعاثات اكسيد النيتروز، فإنه لا يمكننا أن نحسب في الوقت الحاضر الاتجاهات في انبعاثات هذا الغاز. ولذلك فإن جهودنا تتوافق توافقاً تاماً مع أحكام وأهداف الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، بما فيها تلك المحددة بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية. كما أن نيوزيلندا تفي بالكامل بالتزاماتها المتصلة بالتمويل بوصفها طرفاً من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني.

الانبعاثات والمصارف

٣- إن صافي انبعاثات غازات الدفيئة في نيوزيلندا آخذ في الانخفاض بصورة عامة (**انظر الشكل ٢-١، الصفحة ٧، من البلاغ الوطني الأول لنيوزيلندا**). وسيبلغ صافي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ مستوى يقل بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٥٩ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٠. كما أن مستوى انبعاثات الميثان سيصل بحلول عام ٢٠٠٠ الى دون مستوياته في عام ١٩٩٠ بينما سيظل مستوى انبعاثات مركبات الهيدروكربون المشبَّع بالفلور ثابتاً. وعلى الرغم من وجود درجة كبيرة من عدم التيقن فيما يتعلق بانبعاثات اكسيد النيتروز، فإنه ليس من المتوقع لهذه الانبعاثات أن تزداد خلال العقد.

٤- وقد بلغ مجموع انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في نيوزيلندا في عام ١٩٩٠ ما مقداره ٢٥ ٥٣٠ جيغاغرام (أو ما يعادل ٢٥,٥ مليون طن). وقد شكلت الانبعاثات الناشئة عن حرق وتحويل أنواع الوقود الاحفوري ما نسبته ٩٠ في المائة من هذه الانبعاثات (٢٢ ٧٦٩ جيغاغرام). أما النسبة المتبقية فتتألف من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناشئة عن العمليات الصناعية.

٥- ويتمثل أكبر مصدر من مصادر انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في نيوزيلندا في قطاع النقل الذي شكلت الانبعاثات الناشئة عنه ما نسبته ٣٤ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ (ويستخدم هذا التقدير المنهجية المعتمدة من قِبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ وتشكل الانبعاثات الناشئة عن قطاع النقل نسبة تزيد عن ٤٠ في المائة على أساس استخدام المنهجية

المعتمدة من قِبل وزارة التجارة). وقد شكلت الانبعاثات الناشئة عن توليد الطاقة الكهربائية وغير ذلك من الأنشطة التحويلية (بما في ذلك الغاز المستخدم في صناعة البتروكيماويات) ما نسبته ٢٧ في المائة من مجموع الانبعاثات. وشكلت انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناشئة عن العمليات الصناعية نسبة تبلغ ١٠ في المائة من المجموع، حيث شكلت الانبعاثات الناشئة عن حرق الوقود في قطاعات الصناعة، والتجارة/الصناعة، والزراعة/الحراجة ما نسبته ١٧ في المائة و٥ في المائة، و٤ في المائة من المجموع، على التوالي. أما الانبعاثات المتبقية (أقل من ٤ في المائة) فقد نشأت عن قطاع المباني السكنية والوقود الهارب وغير ذلك من المصادر.

٦- وأسهم قطاع النفط بنسبة تصل الى نحو ٥٢ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناشئة عن قطاع الطاقة حيث شكلت الانبعاثات الناشئة عن قطاع النقل، وهو المصدر الرئيسي للانبعاثات، ما نسبته ٧٢ في المائة من هذه الانبعاثات. وشكل الغاز والفحم ما نسبته ٣٤ في المائة و١٤ في المائة على التوالي.

٧- وتشير التقديرات الـــى أن حجم امتصاص الغابات لانبعاثات ثاني اكسيد الكربون قد بلغ ما مقداره ٧١٦ ١٦ جيغاغرام في عام ١٩٩٠. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار ما يقدر بنحو ٢٥٥ ١ جيغاغرام من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الناشئة عن إزالة الأحراج وحرائق الغابات.

٨- وتشكل الزراعة في نيوزيلندا مصدراً رئيسياً لانبعاثات الميثان. فالانبعاثات الناشئة عن الحيوانات المجترة نفسها قد شكلت نسبة تصل الى نحو ٧١ في المائة من مجموع انبعاثات الميثان البالغ ١١٢ ٢ جيغاغرام. أما النسبة المتبقية فقد نشأت عن مدافن النفايات وغيرها من نظم إدارة النفايات ومصادر الوقود الاحفوري (ولا سيما من تسرب الوقود وحرقه).

٩- كما أن القطاع الزراعي قد شكل المصدر الرئيسي لانبعاثات اكسيد النيتروز. وتدل التقديرات على أن انبعاثات أكسيد النيتروز من التربة الزراعية قد بلغت ما يتراوح بين ١ و٣٧ جيغاغرام، وشكلت الانبعاثات الناشئة عن حرق الوقود الاحفوري كمية أخرى تبلغ ٧ جيغاغرام. وقُدر مجموع انبعاثات أكاسيد النيتروجين بنحو ١٤٥ جيغاغرام في عام ١٩٩٠، حيث شكل قطاع النقل المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات. ومن الناحية العملية، فإن جميع انبعاثات اكاسيد النيتروجين قد نشأت عن أنشطة حرق الوقود. ومن المقدر أيضاً أن تكون نيوزيلندا قد سجلت انبعاثات تصل الى ٠,١ جيغاغرام من مركبات الهيدروكربون المشبَّع بالفلور في عام ١٩٩٠. وفي السنة نفسها، استوردت نيوزيلندا ما يقل عن ٢٠ كيلـــــوغرام من مركبات الهيدروفلوروكربون (HFC-134a) ونحو ١٢٠ طناً من مركبات الهيدروفلوروكربون (HFC-152a).

١٠- ويرد في الجدول ٢-١ أدناه ملخص لابنعاثات وعمليات امتصاص غازات الدفيئة الرئيسية في نيوزيلندا في عام ١٩٩٠.

فئات مصادر ومصارف غازات الدفيئة	ثاني اكسيد الكربون	ميثان	اكسيد النيتروز	اكاسيد النيتروجين
مجموع (صافي) الانبعاثات الوطنية	(جميع الأرقام محسوبة بالجيغاغرام)			
١- جميع مصادر الطاقة (حرق الوقود + الوقود الهارب)	٢٣ ٠٤٠	٦١	٧,٥	١٤٥
٢- العمليات الصناعية	٢ ٤٩٠			
٣- الزراعة		١ ٦١٨	٣٧-١	
٤- التغيير في استخدام الأراضي والحراجة	-١٦ ٧١٦			١
٥- النفايات		٤٣٣	١	

الجدول ٢-١ ملخص انبعاثات وعمليات امتصاص غازات الدفيئة في نيوزيلندا في عام ١٩٩٠

المصدر: وزارة البيئة.

تدابير السياسة العامة وأثرها على الانبعاثات في المستقبل

١١- في حالة عدم اتخاذ أية تدابير في مجال السياسة العامة، يتوقع لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في نيوزيلندا أن ترتفع بنسبة تصل إلى نحو ١٨-٢٢ في المائة و٣٥-٤٠ في المائة بحلول سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على التوالي عن مستواها في سنة ١٩٩٠ على أساس الافتراضات النموذجية المفصلة في الفصل ٧ (انظر الشكل ٢-٢، الصفحة ٩، من البلاغ الوطني الأول لنيوزيلندا). واستنادا إلى هذه الافتراضات القائمة على أساس "سير العمل كالمعتاد"، يتوقع أن يظل توزيع حصص الانبعاثات فيما بين القطاعات ثابتا إلى حد ما على مدى الفترة المرتقبة.

١٢- ورغم أنه من المتوقع تزايد الانبعاثات الإجمالية من ثاني أكسيد الكربون في نيوزيلندا، فإنه من المهم التسليم بأن المستوى الحالي للانبعاثات يعتبر منخفضا نسبيا بالنظر إلى المساهمة الهامة لمصادر الطاقة المتجددة في خليط مصادر الطاقة. فمصادر الطاقة المتجددة تسهم بنسبة تبلغ نحو ٧٥ في المائة من احتياجات البلد لإمدادات الكهرباء. ومع أن هناك مجالا لزيادة تنمية قدرة مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما القدرة الريحية، فإن الاحتياجات المتوقعة للطاقة تعني أنه من الضروري ان يكون هناك بعض الزيادة في توليد الطاقة من أنواع الوقود الأحفوري. أما الطاقة النووية فليست من الخيارات المتصورة.

١٣- وقد اعتمدت حكومة نيوزيلندا عددا من تدابير السياسة العامة التي يتوقع أن تؤدي إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهذه تشمل:

- استخدام قانون إدارة الموارد لعام ١٩٩١ للنظر في موضوع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الخطط وبيانات السياسة العامة وعمليات إقرار استخدام الموارد؛

- إجراء إصلاح تشريعي وتنظيمي في قطاع الطاقة يشجع على زيادة القدرة التنافسية لأسواق إمدادات الغاز والكهرباء؛

- اعتماد استراتيجية الكفاءة في استخدام الطاقة - وهي تتمثل في سلسلة من التدابير الرامية إلى تيسير اعتماد ممارسات وتكنولوجيات تتعلق باستخدام الطاقة استخداما كفؤا وفعالا من حيث الكلفة، والمساعدة في تذليل العقبات التي تعترض سبيل تنمية مصادر الطاقة المتجددة والقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية؛

- اعتماد برامج تعاونية في مجال كفاية الطاقة بين الهيئة المعنية بكفاية الطاقة وحفظها، والشركات الصناعية والتجارية، وبين الهيئة المذكورة ومنظمات القطاع العام كالمدارس والمستشفيات والإدارات، من أجل تحسين استخدام الطاقة في هذه القطاعات؛

- اعتماد تدابير فيما يتصل بمصادر الطاقة المتجددة وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل تشجيع زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الريحية والكتلة الحيوية؛

- عقد اتفاقات طوعية مع الأوساط الصناعية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

- اعتماد تدابير محددة في قطاع النقل، بما في ذلك أخذ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاعتبار في استراتيجيات النقل الإقليمي وتمويل الطرق، وإنفاذ القوانين المتعلقة بتحديد السرعة، وتوعية السائقين.

ومن المتوقع للتدابير المبينة أعلاه أن تؤدي في مجملها إلى الحدّ من الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة ٢٠٠٠ بنسبة تصل إلى نحو ٢٠ في المائة من مستوى الزيادة المتوقعة على أساس افتراض "سير العمل كالمعتاد". وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة عن اعتماد تدبير آخر:

- فرض رسم ضئيل على استخدام الكربون في عام ١٩٩٧ إذا ما تبين في أواسط عام ١٩٩٧ أن التخفيض في مستوى الانبعاثات لا يكفي لبلوغ المستوى المحدد المستهدف للانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠.

١٤- وقد قررت الحكومة أن المستوى المستهدف لخفض الانبعاثات الذي سيحدد ما إذا كان سيتم فرض رسوم على استخدام الكربون أم لا هو، بالنسبة لأي معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، المستوى الذي يسفر عن تخفيضات في الانبعاثات تسهم بنسبة ٢٠ في المائة وإلى عمليات إزالة للانبعاثات بواسطة المصارف تسهم بنسبة ٨٠ في المائة، في اتجاه تثبيت الانبعاثات عند مستوياتها في عام ١٩٩٠.

١٥- وهذا التخفيض المستهدف يقابل نمو الانبعاثات بنسبة ١٤,٢ في المائة عن مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سنة ١٩٩٠ إذا ما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢ في المائة. أما إذا بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة، فإن المستوى المستهدف لنمو الانبعاثات يقدر بنسبة لا تزيد عن ١٧,٣ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠.

التدابير الرامية إلى زيادة مصارف ثاني اكسيد الكربون

١٦- من المتوقع للغابات المزروعة في نيوزيلندا أن تزيل بحلول سنة ٢٠٠٠ ما مقداره ٥١٩ ٢٥ جيغاغرام من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي. ويبلغ حجم الكربون المخزن في الغابات الطبيعية والمزروعة في نيوزيلندا مستوى يزيد بمقدار ١٠٠ مرة على الأقل عن المستوى الصافي للامتصاص السنوي للكربون. ولذلك فإن الغابات تشكل خزانا رئيسيا للكربون كما أنها تشكل مصرفا هاما من مصارفه. ومن الممكن أن تكون مساحة الغابات الجديدة المزروعة في عام ١٩٩٤ قد وصلت إلى ٠٠٠ ١٣٥ هكتار. ومن المتوقع أن تتم زراعة ما متوسطه ٠٠٠ ١٠٠ هكتار من الغابات الجديدة سنويا حتى سنة ٢٠٠٥ على الأقل. وتتضمن الإسقاطات تقديرات (على أساس استخدام منهجية مماثلة لتلك المعتمدة من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ) لصافي مقدار تنحية ثاني اكسيد الكربون بحلول سنة ٢٠٠٠.

التدابير المتخذة للحد من انبعاثات الميثان

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الحكومة أيضا الحد من انبعاثات الميثان. وليس من الممكن بعد إجراء تقدير كمي لنتائج برنامج بحثي يستقصي إمكانات خفض انبعاثات الميثان الناشئة عن الحيوانات المجترة من خلال معالجة البكتيريا المعوية. ومن المتوقع لانبعاثات الميثان الناشئة عن المواشي أن تصل إلى ٤٢٥ ١ جيغاغرام في سنة ٢٠٠٠، أي إلى مستوى يقل بنحو ٨ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠ بينما يتوقع لانبعاثات الميثان الناشئة عن مدافن النفايات أن تصل بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى مستوى مماثل لمستوياتها في عام ١٩٩٠ أو الى مستوى أدنى من ذلك.

التكيف

١٨- يجري اتخاذ معظم تدابير التكيف من قبل السلطات المحلية. وتتركز هذه التدابير حاليا على السياسة المتعلقة بالمناطق الساحلية وتخفيف المخاطر الطبيعية.

التمويل والتكنولوجيا

١٩- لقد وافقت نيوزيلندا على المساهمة بمبلغ ١٠,٤ مليون دولار نيوزيلندي (٤ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة) لأغراض تجديد موارد مرفق البيئة العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وتمثل حصة الاشتراك المقررة نحو نصف هذا المبلغ. أما المبلغ المتبقي فيشكل مساهمة إضافية. كما تقدم نيوزيلندا مساهمة مستمرة في عمليات التخفيف والتكيف من خلال برنامجها الخاص بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بلغ الإنفاق من المساعدة الإنمائية الرسمية على هذه الأنشطة من خلال قنوات ثنائية وإقليمية وغيرها من القنوات المتعددة الأطراف ما يزيد عن ٨,٥ مليون دولار نيوزيلندي.

البحوث

٢٠- تضطلع نيوزيلندا بكل جدية بمسؤولياتها فيما يتعلق بأنشطة البحث والرصد المتصلة بتغير المناخ. وقد قامت الحكومة بتعيين لجنة وطنية معنية بوضع استراتيجية علمية بشأن تغير المناخ من أجل إسداء المشورة والتنسيق على صعيد القضايا المتصلة بعلم تغير المناخ. كما أن البحوث المتعلقة بتغير المناخ تحظى بمركز المواضيع البحثية ذات الأولوية بالنسبة لتلقي التمويل من صندوق تسخير العلم للصالح العام. ويقدر الإنفاق الوطني على البحوث المتعلقة بتغير المناخ ضمن معاهد البحوث الملكية والجامعات في السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ بما مقداره ٠٠٠ ١٠٠ ١٤ دولار نيوزيلندي (٠٠٠ ٢٠٠ ٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

التعليم والتدريب والمشاركة العامة

٢١- قامت الحكومة بإنتاج مواد بشأن تغير المناخ وإتاحتها للجمهور والمدارس والهيئات المتخصصة. كما أتيحت فرص للمشاركة العامة في وضع السياسة العامة وخلال عمليات إقرار استخدام الموارد.

- - - - -